عمليات تجميل للأسنان والعيون اجريت على نفقة الدولة (Getty)

بدلاً من العلاج في الخارج، يموت مرضى ليبيون بسبب فساد القائمين على ملف مداواتهم على نفقة بلادهم، وتنهب أموالهم على يد سفراء ومسؤولين ومن ثم تنفد المخصصات وتطردهم المستشفيات بسبب تراكم ديون السفارات والقنصليات

الموت في الخارج

مرضى ليبيون يدفعون ثمن الفساد

طرابلس ـ **أسامة علي**

توفي نجل الليبي محيي الدين السريديك، البالغ من العمر 12 عاما جراء عدم استكمال جلسات العلاج الاشعاعي في مستشفى الحسين بالعاصمة الأردنية عمّان، إذ تلقى في فبراير/شباط 2022 أربع جلسات من أصل تسع كانت ضمن خطة العلاج، قبل أن يبلغ المشفى والده بوقف العلاج، بسبب تراكم ديون السفارة الليبية. «حينها نصحني الطبيب المعالج بإكمال علاج طفلي على حسابي الخاص لكني عجزت عن ذلك لعدم توفر المال»، يقول السريديك، لـ«العربي الجديد»، مضيفا بحزن: «السفارة أبلغتني أنها ستحول ملفه إلى دولة أخرى لكن الطفل توفي بعد 28 يوما من مغادرة مستشفى الحسين». ويتابع: «طفلي حرم فرصته في الحياة، رغم اعتماد الدولة الليبية أموالا طائلة لعلاج المرضى على نفقتها».

وبلغت قيمة مخصصات العلاج في الأردن 15 مليون دينار ليبي (3,1 ملايين دولار أميركي) في عام 2022، لكن رافق «صرف الأموال المخصصة للمكتب الصحي بالسفارة الليبية في عمان، ضعف شديد في أداء المراقب المالي السابق، ومن ذلك اعتماده على نظام الصرف بدفعات تحت الحساب للمستشفيات دون تسويتها أولا بأول ما ترتب عليه عدم معرفة الرصيد المالي الحقيقي لدى الملحقية الصحية والمستشفيات المتعاقد معها ولم يتم إرفاق ما يفيد متابعة الملحق الصحي للحالات المرضية خلال فترة علاجهم في الساحة الأردنية»، بحسب ما يكشفه تقرير ديوان المحاسبة (أعلى سلطة رقابية في ليبيا) لعام 2022 والذي حصلت عليه «العربي الجديد».

كيف يحصل الفساد في العلاج بالخارج؟

بلغت مصروفات بند العلاج في الخارج 664 مليون دينار ليبي (137 مليونا و236 ألف دولار أميركي) في عامي 2021 و2022، بحسب ديوان المحاسبة. ورغم ذلك، «يعاني البرنامج قصورا وسوء إدارة في أغلب الساحات العلاجية (الدول التي يوفد إليها المرضى) إذ تتصف عملياته بغموض في آلية الدورة المستندية وخاصة في مراحل العلاج ليجري استنزاف الموارد من خلال تضخيم الالتزامات والديون على الدولة نتيجة الفساد والمبالغة في تحديد القيم المالية التقديرية للمباشرة في العلاج من قبل مزودي الخدمة والذين يستغلون ضعف الإشراف وانعدام المتابعة لرحلة علاج المريض رغم الأعداد الكبيرة من الموظفين في كل الملحقيات والتي تستنزف الودائع المحالة لغرض العلاج، كمكافآت ومصروفات إقامة وإعاشة وتنقلات وتذاكر سفر»، بحسب ما جاء في تقرير ديوان المحاسبة لعام 2021.

ويستند التقرير إلى العلاج في مصر كمثال واضح على التلاعب بالمخصصات، إذ يشير إلى «وجود شبهات ومخالفات في علاج المرضى من قبل المكتب الصحي بالقاهرة والذي يختار مزودي خدمات علاجية بقوائم أسعار عالية دون النظر إلى مستوى جودة الخدمة»، وبالفعل تم الوقوف على حالات مبالغ فيها بنسب تتراوح بين 30 بالمائة و400 بالمائة وفق العينات التي تم فحصها ومراجعتها، ومن أمثلة ذلك تحديد قيمة علاج مريض ليبي يعاني من ورم ليمفاوي بمبلغ 350 ألف جنيه مصري (11،306 دولارات أميركية)، وبعد أن لجأ المريض للعلاج على نفقته الخاصة بسبب مماطلة المكتب الصحي وجد أن تكلفة علاجه 45 ألف جنيه (1453 دولارا)، ما يشير إلى تضخيم قيمة العلاج من قبل المكتب الصحي. كما يتم استغلال الحالات التي تحصلت على موافقات من إدارة الشؤون العلاجية للصرف باسمها على حالات أخرى.

وبالإضافة إلى ما سبق تتم المبالغة في أعداد المرضى والقيم المالية اللازمة لعلاجهم في ظل تضارب في البيانات وتكرار في الأسماء والمعاملات والصرف لنفس الحالة عبر أكثر من مزود خدمة علاجية في نفس الوقت، ويؤكد التقرير أن المكتب الصحي في القاهرة أبرم عقودا مع شركات بالباطن لإدارة الخدمات الطبية بالتكليف المباشر دون الحصول على موافقة من وزارة الصحة، لتتقاضى هذه الشركات دفعات مالية مقدمة ولا تضيف أي ميزة. كما تبين أن هذه الشركات غير مقيدة في الجهات الرسمية المصرية ولا يوجد لها تصريح مزاولة نشاط إدارة الخدمات والنفقات الطبية. اللافت أن وزارتي الصحة في حكومتي الشرق والغرب، استغلتا حالة الحرب التي شنها الجنرال المتقاعد خليفة حفتر على طرابلس في إبريل/نيسان 2019، كونها حالة طوارئ تجيز لهما العمل وفق استثناءات من لائحة العقود الإدارية ومن ثم جرى تكليف شركات على علاقة بهم دون محاضر ترسية لاختيار الأفضل منها بحسب معيار قدراتها وتاريخها الخدمي، كما يقول عطية بن جبران، رئيس قسم شؤون المرضى بالسفارة الليبية في أوكرانيا (تولي رئاسته بين عامي 2014 و2015)، موضحا لـ«العربي الجديد» أن هذا التجاوز، سمح للسفارات هي الأخرى بالتعاقد مع الشركات الوسيطة دون الرجوع لوزارة الصحة.

664 مليون دينار ليبي مصروفات بند العلاج في الخارج لعامين

سفيرة ليبية متهمة بمحاولة تزوير فاتورة قيمتها 200 ألف يورو

تفاقم الفساد

يعد الانقسام شرقا وغربا أحد أسباب الفساد في ملف العلاج بالخارج، إذ كانت لكل حكومة وزارة للصحة ولجان للجرحى توفد كل منها مرضى للعلاج بالخارج دون ضوابط، بحسب إفادة عائشة بكار المستشار القانوني للجنة الصحة في المؤتمر الوطني العام (البرلمان خلال الفترة من عام 2012 وحتى 2014)، وبالتالي استغلت الملحقيات الصحية واللجان المشرفة على العلاج في السفارات الليبية، حالة الانشغال بالحروب في إقرار ملفات دون علم المختصين في الداخل، رغم صدور قرارات عدة لتنظيم ملف العلاج بالخارج، ومنها رقم 616 لسنة 2013، بشأن تنظيم عمل اللجان المشرفة على علاج الجرحى بالخارج. لكن هذه القرارات شابتها مخالفات مثل إيفاد لجان الجرحى، أشخاصا للعلاج الطبيعي والتنحيف وتكميم المعدة وعمليات التجميل، دون علم وزارة الصحة، بحسب تأكيد عبد الحكيم جلهوم الذي عمل رئيسا سابقا للمكتب الفني في إدارة التفتيش والمتابعة بوزارة الصحة في حكومة الوفاق الوطني غرب البلاد (شغل المنصب حتى يوليو/تموز 2017). و«تم علاج أفراد من أسر الجرحى بالخارج دون رسائل إيفاد من وزارتي الصحة في حكومتي الشرق والغرب، وأجريت عمليات تجميل الأسنان والعيون لهم»، حسب بن جبران، والذي أكد أن لجان الجرحى كانت تحول فواتير العلاج دون تحديد أنواع المرض، لنعلم عند سداد المستحقات أنها لأمراض الأسنان والعيون في مستشفيات أوكرانية خاصة، فضلا عن إضافة طلاب في أوكرانيا إلى قوائم العلاج رغم تمتعهم بتأمين صحي خاص.

إخفاق وزارة الصحة

في يوليو/تموز 2016 أصدر وزير الصحة في الحكومة المؤقتة نور الدين دغمان، منشورا موجها إلى الملحقيات الصحية بالسفارات يوصي باستبعاد علاج الأسنان والعمليات التجميلية من ضمن فئات الحالات التي يجري إيفادها للعلاج في الخارج، وشدد على إغلاق ملف المريض بعد انتهاء علاجه، مستندا في ذلك إلى تقارير من السفارات الليبية والتي طالبت بتحديد نوع المرض للموفدين. لكن «قراري الوزير خير دليل على فوضى الملف وإخفاق وزارة الصحة، إذ كان عليها أن تحدد أنواع الأمراض التي يسمح فيها بالعلاج في الخارج، بدلا من أن تخاطب الملحقيات لتستثني أمراضا معينة، كون الوزارة هي من تصدر رسائل الإيفاد»، بحسب ما يراه أشرف البهلول، وكيل رئيس الملحقية الصحية بالسفارة الليبية في تونس (بين أغسطس/آب 2013 وأغسطس 2014)، مضيفا أن الخطاب يتضمن اعترافا بأن الوزارة لا تسيطر على قرارات ايفاد المرضى. كما أنها ليست الجهة الوحيدة التي توفدهم للعلاج في الخارج.

وصول الفساد إلى أعلى المستويات

أبرم القنصل الليبي في ميلانو بإيطاليا، عقود شراء خدمات علاجية دون موافقة وزارة الصحة ووزارة الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية، وفق ما وثقه تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2022، ولم يتوقف الأمر هنا إذ طلب السفير الليبي السابق في إيطاليا عمر الترهوني، من وزارة الصحة صرف مبلغ 81 ألف يورو لتغطية علاج المريض الهاشمي محمد محمدين الحاج (والد زوجته) في مارس/آذار 2022، تبين أن الرجل توفي في 23 مارس 2020، بحسب ما جاء في مذكرة (رقم 11775) موجهة من وزارة الصحة إلى الملحق الصحي بالسفارة الليبية في روما، بتاريخ 16 مارس 2022. بعدها بثلاثة أشهر أمر النائب العام بحبس الترهوني على ذمة التحقيق في جريمة إساءة استعمال سلطات الوظيفة لتحقيق منافع مادية، وتحقيق كسب مالي غير مشروع وصل إليه من خلال أعمال وظيفته، ما يؤكد على خطورة الظاهرة واستفحالها وهو ما تكرر في الثاني من أكتوبر/تشرين الأول 2023 إذ أقال رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، السفيرة الليبية في بلجيكا، أمل الجراري وأحالها للتحقيق، بعد تسريب تسجيل صوتي لها بينما تتحدث مع أحد المسؤولين الحكوميين عن حاجتها لفاتورة مزورة تفوق قيمتها 200 ألف يورو لعلاج مريض ليبي «مزيف» من مرض السرطان، من أجل أن ترسلها إلى وزارة الصحة في طرابلس ليتم تحويل المبلغ، وفق ما وثقه معد التحقيق عبر الموقع الرسمي للحكومة، واتضح من التحقيقات أن رئيسة البعثة تعمدت الإسهام في ارتكاب واقعة تحقيق منافع مادية غير مشروعة؛ والاستيلاء بدون وجه حق على مال عام، والتسبُّب في إلحاق ضرر بالمصلحة العامة. وبفراغ المحقق من استجواب المسؤولة؛ أمر بحبسها احتياطياً على ذمة التحقيق؛ وبسبب إهدار هذه الأموال وغيرها، يدفع المرضى الثمن من أرواحهم ومن بينهم، الطفل الليبي وسيم اللافي الذي توفي في 12 أكتوبر 2020 بأحد المستشفيات التركية متأثرا بمضاعفات سرطان الدم، بعد انتظار استمر لمدة أربعة أشهر لم تحول القنصلية الليبية خلالها مخصصات عملية زرع النخاع كما روت جدته عائشة التي رافقته في رحلته العلاجية، قائلة: «القنصلية أبلغتني بنفاذ مخصصات العلاج».